

## الوضع الفلسطيني ما بين إدارتي " ترامب وبايدن "

عبد الله مصباح محمد أبو داير \*

### المقدمة:

تشكّلت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي - الإسرائيلي، بعد الهزيمة التي ألحقتها "إسرائيل" بالدول العربية المجاورة في حرب عام 1967م، حيث شكّل ذلك مرتكز قوّة لدى "إسرائيل" كي تدخل ضمن الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وقد اعتُبرت هذه الهزيمة رصيماً استراتيجياً لأمريكا، والتي اعتبرت "إسرائيل" درعاً واقياً قادراً على صدّ الدول العربية الموالية للاتحاد السوفياتي. وهذا الأمر يخدم ويعزّز المصالح الأمريكية.

وبناءً على ذلك، وقّعت أمريكا مع "إسرائيل" اتفاقيات تنقل الاحتلال من مركز العلاقات الرسمية الثنائية العادية إلى مركز التعاون والتشارك الاستراتيجي الثنائي؛ وبالتالي أصبح كيان الاحتلال الوحيد القادر على تلبية المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

لقد اتّسم الموقف الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بالانحياز والتدخل دوماً لصالح الاحتلال، منذ عام 1967م ولغاية عقد زمني تالي، حيث تخلّت أمريكا عن مبادئها والتزاماتها في حلّ الصراع القائم، من خلال منع أي طرف من الاعتداء على الطرف الآخر عبر خطوط الهدنة؛ بل هي تغاضت عن احتلال "إسرائيل" لباقي الأراضي الفلسطينية؛ وبدلاً من مطالبة الاحتلال بالانسحاب من الأراضي العربية الجديدة التي احتلتها، فقد طلبت من الدول العربية الاعتراف بدولة الاحتلال؛ وتناست أمريكا توفير الأمن للطرفين وتحقيقه، وأصبحت تبحث عن سبل توفير الأمن لدولة الاحتلال وتأمين مصالحها، مما جعل منها طرفاً منحازاً وغير حيادي، ولا يتّسم بالثقة.

لقد انشغلت أمريكا بعد ذلك عن الصراع، وأصبحت متفرّغة كلياً لصراعها البارد مع الاتحاد السوفياتي. وبعد تفكّك الاتحاد، والذي أصبح عبارة عن دول ركيكة تنتظر المساعدات الدولية، عادت أمريكا مرّة أخرى لتستعيد دورها المنحاز في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، واحتضنت

\* باحث مغربي.

بلهفة الاتفاق الذي أبرم بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في العاصمة النرويجية أوسلو، واعتماد حل القضية الفلسطينية على ضوء هذا الاتفاق.

وبالرغم من أهمية التسلسل التاريخي أعلاه، باعتباره تمهيداً لتناول السياسات الأمريكية في عهدي "ترامب وبايدن"، وذلك لفهم طبيعة التفكير الأمريكي منذ بداية تلقفه للصراع وحلّه، ولغاية وصول ترامب للحكم، والذي أعلن بشكل مجحف عن أحقيّة الاحتلال بأرضٍ ليست له، مخالفاً ومتحدياً القرارات الدولية والشرعية الدولية ذات الصلة.

وفي الواقع، فإن الإدارات الأمريكية، ومنذ بداية تدخلها في الصراع، كانت تريد أن تحقّق ما حقّقه ترامب؛ ولكن الإجماع، والوضع العالمي، والبيئة الفكرية للنظم الحاكمة السابقة في أمريكا، كانت تعارض ذلك. وعندما خسر ترامب أمام بايدن، عادت الأمور إلى سابق عهدها، أي كما كانت قبل ترامب؛ ولكن ذلك لا يعني انحياز أمريكا للفلسطينيين، أو إلغاء أغلب قرارات الحكومة السابقة لها، فهي مكتسبات تحلم الإدارات الأمريكية، وعلى مدى عقود زمنية، بتحقيقها، وإن لم تصرّح بذلك علناً.

في هذا البحث سنتطرّق للسياسة الأمريكية خلال حقبةي ترامب وبايدن، ونحاول فهم التطورات الأخيرة، والتي حصلت قبل عدة سنوات.

### أولاً: موقف إدارة الرئيس رونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية

فاز المرشّح الجمهوري دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر من عام 2016م، ليصبح رجل الأعمال الأمريكي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من الخلاف الدائر آنذاك حول حقيقة شخصية ترامب وأفكاره وولائه، بقي الغموض حول كيفية فوزه بالانتخابات، بالرغم من توافر فرصة كبيرة لفوز المرشّح الديمقراطي الرئاسي بمواجهته، أي هيلاري كلينتون. وبذلك أصبح الرئيس ترامب خلفاً للرئيس الأسبق باراك أوباما المنتهية صلاحيته، والذي غادر منصبه في يناير 2017م.

عادة، يحمل كل رئيس العديد من الأهداف والمبادئ لقيادة فترته الرئاسية. ومن هنا، يركّز الباحثون، في محاولاتهم فهم مسارات السياسة الخارجية الأمريكية، على آليات تفكير صنّاع القرارات، والبيئة

الداخلية التي ترعرعوا فيها. ولقد حدّد ترامب قبل ممارسة مهامه كرئيس، أي أثناء حملته الانتخابية، أجنדתه، والتي تطرّق فيها للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال ما يأتي:

-ضمان أمن دولة إسرائيل.

-ضمان تفوّق إسرائيل العسكري على كافة دول الشرق الأوسط.

-اعتبار إسرائيل الحليف الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

-الدعم الكبير لإسرائيل كشريك عسكري واقتصادي.

-تأييد التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

-ضرورة اعتراف السلطة الفلسطينية بإسرائيل كدولة يهودية.

-اعتراف أمريكا بالقدس كعاصمة وحيدة وحقائق وأبدية لإسرائيل والشعب الإسرائيلي.

-لا بدّ للفلسطينيين أن يتخلّوا عن العنف تجاه إسرائيل والاعتراف بالدولة اليهودية.

-اعتبار منظمة الأمم المتحدة مؤسسة غير صديقة لتل أبيب.

-لن تضغط أمريكا على إسرائيل فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، كالملف الإيراني وغيرها، وغضّ النظر عن الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

-الدعم المتواصل والمستمر لإسرائيل داخل منظمة الأمم المتحدة.

-محاولة تغيير المعايير التي تحكم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ضمن قرارات الأمم المتحدة.

-اعتبار ما سبق من ضمن الثوابت الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.<sup>1</sup>

لكن، وعلى الرغم من تحديد ترامب لأجنדתه هذه، إلّا أنها اعتُبرت حملة ودعاية إعلامية لتأمين فوزه بالانتخابات الرئاسية. ولكن أمريكا دولة مؤسساتية، ولديها معايير لا يمكن لأيّ رئيس القفز عليها؛ مع العلم بأن هذه المعايير تدعم إسرائيل؛ وهذه المعايير التي تبلورت خلال فترة ترامب، يمكن عرضها على الشكل الآتي:

1- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط..حدود التفكير، مؤسسة الأهرام، عدد 207، مصر، 2017م، ص46.

-العقلية التي كان يستند إليها ترامب إبان حكمه هي عقلية قومية؛ فهو يجعل المصلحة القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، على عكس المصلحة العالمية التي كانت هدف الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما.

-بؤرة الاهتمام في منطقة الشرق الأوسط لدى ترامب تركز حول "إسرائيل" والخليج العربي؛ وموقفه من القضية الفلسطينية كان معادياً، مع رفضه التام لمشاريع التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. أما أوباما، فكان اهتمامه يركز حول إيران للوصول للاتفاق النووي معها، ودعمه لمشاريع التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية بناءً على القرارات الدولية.

-اعتبر ترامب أن الإسلام السياسي مرتبطٌ بالإرهاب في أغلب أشكاله، على غرار أوباما الذي كان يفصل بعض هذه التيارات عن الإرهاب.<sup>2</sup>

وتبقى محدّدات السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة على الرغم من تغيير النظام الحاكم في أمريكا. فهي كأولويات الاستراتيجية الذي يسعى النظام الأمريكي للحفاظ عليها بكلّ السبل والطرق، بغضّ النظر عن الطبيعة الفكرية للرئيس الأمريكي. وهذه المحدّدات تتمحور حول المسائل الآتية:

-المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ثابتة حول دعم وحماية أمن إسرائيل، وحماية الخليج العربي لضمان وصول النفط بأسعار معقولة، والحرب على الإرهاب، والتحالفات والممرور العسكري. وعليه، لن تكون هنالك مساحة كبيرة وحرّة لدى ترامب في تغيير هذا النمط؛ فالاختلاف هو حول الآليات التي تحافظ على تلك المصالح؛ أي إعادة النظر في التحالفات التي أقيمت في عهد الرئيس السابق أوباما، والبحث عن تحالفات جديدة تضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة. لذلك انصبّ اهتمام ترامب حول مشكلة المهاجرين القادمين من دول أمريكا اللاتينية، وحول حلف الناتو، ولكن من دون إهمال منطقة الشرق الأوسط، بسبل زيادة النفوذ الروسي فيها، كشرق أوروبا ووسط وجنوب آسيا.

-لم تعد أمريكا اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط. ففي السنوات الأخيرة، ظهر لاعبون جدد، روسيا، والتي كان لها دور أساسي في الأزمات الكبيرة، كالأزمة السورية. لذلك اتجهت الأنظار الأمريكية للاعبين إقليميين جدد، كتركيا والخليج العربي، خلال تعاملها مع أزمات المنطقة، كمشكلتي الإرهاب واللاجئين.

<sup>2</sup> - أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص48.

- تُعدّ منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق سخونة، والتي تمر بحالة من السيولة، خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي ونشوب الحروب أو النزاعات الأهلية في العديد من الدول، كاليمين والعراق وليبيا وسوريا ولبنان؛ وليس من أفق سياسي لهذه الحروب، نظراً لتشابك الأطراف الداخلية فيها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتبدّل التحالفات والخريطة الجغرافية للمنطقة. لذلك خلقت هذه الظروف قيوداً على الدور الأمريكي للتعامل مع تلك الأزمات، ما جعلها أقل تأثيراً في تحالفاتها العسكرية وتسوياتها السياسية، ودفعها كي تتوجه لأطراف إقليمية فاعلة في المنطقة لتحافظ على نفوذها، كالسعودية ومصر وإيران وتركيا، على الرغم من اختلاف المواقف والمصالح الأمريكية مع تلك الدول؛ وهذا ما أدى لفتح العديد من الجبهات أمام ترامب، وبالتالي حدّ من خياراته ونفوذه في منطقة الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

ولكن ما يهّمنا هنا هو سياسة ترامب تجاه ملف اللجوء الفلسطيني، وخاصة فيما يخص "صفقة القرن" الأمريكية التي أعدّها. ومن أبرز ما جاء فيها:

- يجب أن ينص اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئين أو المهاجرين؛ أي لن يكون هناك حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

- تتضمن صفقة القرن ثلاثة خيارات لعودة اللاجئين؛ أولاً: الاندماج المحلي للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة لهم بناءً على موافقة هذه البلدان. ثانياً: قبول خمسة آلاف لاجئ فلسطيني كل عام، ولمدة عشر أعوام، في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي توافق على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين. ثالثاً: استيعاب اللاجئين الفلسطينيين داخل دولة فلسطين، ولكن مع مراعاة القيود، نظراً لقدم أكثر هؤلاء اللاجئين من الدول المعادية لإسرائيل، كسوريا ولبنان؛ فسوف يتم تشكيل لجنة إسرائيلية - فلسطينية لحلّ هذه القضية حول قدوم اللاجئين الفلسطينيين من أي مكان إلى داخل دولة فلسطين؛ وإن الحق في العودة هنا محدّد ومرهون وفقاً للترتيبات الأمنية المتفق عليها.

- تقترح الصفقة منح بعض التعويضات المالية للاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال صندوق يسمّى "هيئة اللاجئين الفلسطينيين"؛ وتتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء يتم تعيينهما من قبل دولة فلسطين وأمريكا، وفقاً للمبادئ التي تتفق عليها الدولتان.

<sup>3</sup> - وحيد عبد المجيد، في مقابلة مع قناة الغد العربي، 9 نوفمبر 2016م.

-بمجرد موافقة الطرفين على صفقة القرن الأمريكية، سيتم تحويل مخيمات اللجوء الفلسطيني إلى تجمعات سكنية دائمة، وسيتم إلغاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأدنى "الأونروا"؛ بالتالي تنتهي وضعية اللاجئ الفلسطيني، وتُنقل مسؤوليات الأونروا إلى الحكومات المعنية<sup>4</sup>.

لقد خرجت إدارة ترامب عن القاسم المشترك للإدارات الأمريكية السابقة في ثلاثة جوانب؛ الجانب الأول: من خلال إنهاء التزامها باتفاق أوسلو؛ وخير دليل على ذلك اعتراف أمريكا بالقدس كعاصمة وحيدة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها، بالرغم من توقيع وزارة الخارجية الأمريكية على اتفاق أوسلو الذي اعتبر مدينة القدس منطقة دولية. الجانب الثاني: دعمت أمريكا رؤية الحكومة الإسرائيلية للحلّ السياسي عبر البدء بعملية تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، ومن ثمّ حلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. أما الجانب الثالث والأخير، فهو بدء حرب اقتصادية أمريكية من خلال قطع المساعدات المالية عن الفلسطينيين، وكذلك المساعدات الإنسانية؛ والضغط على حلفاء أمريكا من الدول العربية لقطع مساعداتها المالية للفلسطينيين، الأمر الذي وضع السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في أسوأ وضع اقتصادي منذ نشوء السلطة الفلسطينية<sup>5</sup>.

ومن الملاحظ أن ترامب كان منحازاً بشكل كبير للغاية لدولة الاحتلال، مما أدى لتعرية الدور الحيادي للوسيط الأمريكي في حلّ الصراع القائم. كما أن إعداد صفقة أمريكية بمباركة إسرائيلية فورية عليها، يجعلنا متيقّنين بأن هذه الصفقة قد أعدت بحضور الحكومة الإسرائيلية في كل حيثياتها؛ وبالتالي غاب الطرف الفلسطيني، الذي يُعتبر طرفاً رئيسياً وأساسياً في الصراع القائم، عن إعداد الصفقة. ولذلك، هي صفقة هيمنة إسرائيلية - أمريكية على الطرف الفلسطيني الضعيف؛ وبالتالي لا يمكن إشراك دونالد ترامب، حتى لو انتُخب من جديد لرئاسة أمريكا، في حلّ الصراع القائم، نظراً لكون السياسة الخارجية الأمريكية امتداداً للسياسة الخارجية الإسرائيلية. فالصفقة يجب أن يتحمل أطرافها بشكل عادل ومنصف آثارها، ويتشاركون بنصف القدر النفع العائد منها؛ وإن أي صفقة لا يُشرك فيها الطرف الفلسطيني هي صفقة فاشلة، ولا يمكن قبولها تحت أي ظرف. وعليه، يجب أن يُشهد للفلسطينيين، قيادة وفصائل وشعباً، بأنهم اتخذوا موقفاً مضاداً، وبنفس الوقت

<sup>4</sup> - داوود عودة، "صفقة القرن" واللاجئون.. 3 خيارات ليس بينهما العودة، موقع العين الإخبارية، الضفة الغربية- فلسطين، 2020/01/29م.

<https://al-ain.com/article/refugees-century-deal-details>

<sup>5</sup> - غسان خطيب، الانتخابات الأمريكية والقضية الفلسطينية، موقع معا الإلكتروني-فلسطين، 2020/11/07م. <https://www.maannews.net/articles/2023371.html>

مشرفاً ومتضامناً، من هذه الصفقة المنحازة لإسرائيل، على حساب الطرف الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

لذا، لا بدّ أن يرتكز حلّ الصراع على إشراك الطرف الفلسطيني فيه، منذ بدايته وحتى نهايته، وأن يكون مستنداً إلى القرارات والشرعية الدولية ذات الصلة؛ وإن أي صفقة لا تضمن حق العودة للأجئيين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحماية موارده وثرواته، والحفاظ على سيادته وعدم السماح بالاعتداء عليها، تُعدّ صفقة باطلة؛ فهذه حقوق مقدّسة إنسانياً ودولياً، وغير قابلة للتصرف؛ فكيف يُعقل السماح لأمريكا، بحجّة وضعها الدولي القوي، بالتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني وبحقوقه التاريخية في أرضه ودولته؟

على الإدارة الأمريكية أن تتخلّى، وبشكل فوري، عن جميع القرارات المجحفة تجاه العرب والفلسطينيين، كالاعتراف بالقدس كعاصمة للكيان ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية وبهضبة الجولان السورية المحتلة؛ فالنظام العالمي الحالي تغير، وهو أفرز قوى دولية جديدة تنافس أمريكا على المكانة والنفوذ العالمي.

وعلى الإدارات الأمريكية، الحالية والقادمة، أن تتفهم بأن الحقوق الفلسطينية الثابتة لا يمكن المساس بها، تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين؛ فلا الأمن سيعمل، ولا السلام سيسود ويتحقق، بدون تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وصاحبة القرار. ولا بدّ من الالتزام بالقرارات الدولية بشكل كامل في حلّ الصراع القائم؛ وإن حلّ الصراع بدون ضمان حق العودة للأجئيين وحق تقرير المصير لن ينهي هذا الصراع أبداً.

#### ثانياً: موقف إدارة جون بايدن تجاه القضية الفلسطينية

إن الفكر الاقتصادي والاستثماري الذي كان يعتقد ترامب بأنه سيوصله إلى سدّة الحكم بأمريكا مرة ثانية، قد باء بالفشل الذريع. فالضغط الداخلي والخارجي، وسياسات التخبّط التي كانت تعترى ترامب وكأنه في سوق للبورصة، جعلت منه رجلاً غير مؤهل لقيادة أمريكا من جديد؛ وهذا ما كشفته الانتخابات الرئاسية التي أسقطته، وجاءت بجو بايدن إلى سدّة الحكم.

وعموماً، لا بدّ لأيّ رئيس دولة أن يحترم المؤسسات الدولية والنظام الدولي والقرارات الأممية؛ وأي خروج عن هذه القاعدة سيزيد من حوله جبهات الصراع، ويجعل منه فريسة سهلة المنال؛ وهذا ما حصل مع ترامب أمام مرشّحه المنافس جو بايدن. فعلى الرئيس أن يكون رزيناً وحكيماً في اتخاذ القرارات، ولا يكون متعجرفاً نظراً للسلطة التي يمتلكها لفترة زمنية وجيزة، والتي قد تنتهي بسبب

سوء استخدامها. وهذا ما جعل الشعب الأمريكي ينتخب بايدن الذي كان نائباً للرئيس الأمريكي الأسبق أوباما، والذي كان لا يتخذ قرارات علنية عنصرية ضد فئة من الناس، وكان يلتزم أمام العالم باحترام الشرعية والقرارات الدولية. ولذلك هو بقي في الحكم لفترتين رئاسيتين متتاليتين.

إن شخصية بايدن هادئة نوعاً ما، وهو لا يظهر أي انحياز واضح للإسرائيليين؛ وهذا ما جعل الإدارة الفلسطينية تعيد علاقتها الرسمية مع بايدن بشكل تدريجي، بعدما تسبب ترامب في قطعها، لعدم احترامه لمبادئ الوساطة في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ ولكن مع عدم تحقيق تغييرات ملموسة لإصلاح الوضع الذي تسبب فيه ترامب داخل الأراضي الفلسطينية، كون القرارات التي اتخذها تُعتبر من ضمن الأحلام الأمريكية التي لم يكن يجرؤ رئيس أمريكي على تنفيذها، بحكم خوفه على منصبه، أو من التوتر الدولي الذي سيحصل بعد صدور مثل هذه القرارات، كما حصل مع ترامب.

لذلك، لا بدّ من التطرق للسياسة الأمريكية الخارجية في عهد بايدن تجاه الوضع الفلسطيني الحالي، على الرغم من الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي. ولكن الوضع الراهن يفرض على الرئيس الجديد الاتجاه نحو عدة مسارات لملائمة النظام الدولي الحالي، وذلك بسبب:

-رغبة الحزب الديمقراطي الأمريكي في العودة للطريق التفاوضي مع الطرف الفلسطيني، وتخفيف درجة الانحياز الأمريكي لإسرائيل، خصوصاً في ظل أزمة العلاقات السياسية الرسمية التي أفرزها الرئيس السابق دونالد ترامب.

-العلاقة الغير الودية بين الحكومة اليمينية الإسرائيلية والإدارة الأمريكية الحالية - خاصة عندما كان بايدن نائباً للرئيس الأمريكي الأسبق أوباما- والتي حملت إسرائيل مسؤولية إفشال المفاوضات. ولذلك، ستبقى رؤية الرئيس الحالي بايدن مرتبطة برؤية الحزب الديمقراطي الأمريكي، مع تخفيف الاحتقان والتوتر في العلاقة مع الإسرائيليين.

-توجهات التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي وقوّته داخل الحزب تجعل من بايدن، صاحب التوجه المحافظ داخل الحزب، على درجة يقظة عالية لإرضاء الحزب السياسي الذي دعمه للوصول إلى منصب الرئاسة.

-دور الكتلة الإسلامية التصويتية في الانتخابات، والتي دعمت بنسبة كبيرة نجاح بايدن في الانتخابات الرئاسية. ولا بدّ من أن أخذ هذه الأصوات في الحسبان من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة.



-تأييد بايدن لعقد اتفاق بخصوص الملف النووي مع إيران؛ وهو كان من اللاعبين الرئيسيين في التوصل للاتفاق السابق. ومن شأن هذا التأييد أن يثير قلق حكومة اليمين الإسرائيلية والسعودية والإمارات، على عكس القرار الذي اتخذته الرئيس السابق ترامب بخصوص إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، والذي حظي برضى هذه الأطراف، والتي تدّعي بأن الملف النووي الإيراني يشكّل تهديداً لها.

-وجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي خلفها ترامب لأمريكا، كحالة الانقسامات الداخلية داخل المجتمع الأمريكي، والتي أنتجت قرارات ترامب، وجائحة فيروس كوفيد 19 العالمية، والحرب الروسية - الأوكرانية، والتهديدات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وغيرها من التحديات التي أورها ترامب للقيادة الأمريكية التي تليه، دون أن يعي جيداً مدى خطورة هذه التصرفات على أمريكا، على المستوى الداخلي والخارجي.

-المحاولات الروسية للعب دور بارز وإقليمي أكبر في الملفات الساخنة في المنطقة، كالملف الفلسطيني، والأزمة السورية، والحرب الروسية - الأوكرانية.<sup>6</sup>

ولتحقيق المسار السابق، ينبغي أن تركز السياسة الأمريكية الجديدة حيال الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على الأهداف الآتية:

-منع الصراع، والحفاظ على استقرار شركاء الولايات المتحدة الأمريكية.

-عقد اتفاقية إسرائيلية - فلسطينية نهائية تعزز الحرية والأمن والازدهار لشعوب البحر المتوسط ونهر الأردن.

-الحفاظ على رؤية تفاوضية فلسطينية - إسرائيلية تؤدي إلى إنهاء الصراع بشكل كامل ومتفق عليه من قبل الطرفين.

-معالجة القضايا الملحة التي تهدد وضع حل نهائي للصراع بين الطرفين، وتمنع أمريكا من أن يكون لها دور بناء وفعال.

-تعزيز آفاق حل الصراع بناءً على حلّ الدولتين.

---

<sup>6</sup> - عاطف الجولاني، جو بايدن والقضية الفلسطينية، تقرير نشره مركز الزيتونة للدراسات وإشاعات، بيروت- لبنان، 2020/11/21م.

-إعادة تشكيل الدور الأمريكي ليتبلور بصورة حقيقية وحيادية لحل الصراع، ليكون له قدرة على التأثير.<sup>7</sup>

من هنا قامت الولايات المتحدة بإعادة الدعم المالي الموجّه لوكالة الأونروا للاجئين الفلسطينيين، بعدما قام الرئيس ترامب بقطعه، حيث منحت أمريكا أكثر 235 مليون دولار أمريكي للوكالة للمساهمة في تخفيف هموم اللاجئين الفلسطينيين.<sup>8</sup> وتعدّ هذه خطوة في الاتجاه الصحيح لعودة أمريكا إلى مسارها السابق في حل الصراع؛ ولكنها تبقى غير كافية إطلاقاً، نظراً لعدم إلغاء أمريكا قرارها بشأن الاعتراف بالقدس كعاصمة للاحتلال. ولقبول أمريكا كوسيط حيادي لحلّ النزاع، لا بدّ أن تكتسي هذه الوساطة المصادقية وعدم التصرف بشكل أحاديث، وأن تعالج أحد أهم المواضيع لصالح الاحتلال على حساب الطرف الفلسطيني الضعيف.

كما لم تسنح الفرصة لإدارة بايدين كي تمارس دورها تجاه القضية الفلسطينية بشكل جيد، نظراً لتداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية - الروسية والمشاكل السياسية التي خلفها ترامب على المستوى الداخلي، كما على المستوى الخارجي، كإلغاء الاعتراف بالاتفاق النووي الإيراني، والتجاذبات السياسية مع الصين حول بحر الصين الجنوبي، وبروز الدور الروسي القوي في سوريا. لذلك وجد بايدين نفسه في بحر من القضايا الملحة، والتي تحتاج لحلول دبلوماسية، وبعيداً عن أسلوب التهديد الذي كان يعتمد عليه ترامب، خاصة مع دول الخليج والفلسطينيين، مما جعل البوصلة السياسية الأمريكية تبتعد عن القضية الفلسطينية.

## الخاتمة:

لا بدّ من فهم سياق البحث بشكل صحيح؛ إن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جو بايدين هي امتداد للإدارات السابقة، ومنها إدارة ترامب. فهي تسير على نفس الخطى، وبايدين ليس الرئيس الذي سيقوم بحلّ الصراع في المنطقة؛ فهو اتّبع سياسة الهدوء في التعامل لتقادي سياسة التخبّط التي

<sup>7</sup> - عادل رفيق، استراتيجية إدارة بايدين تجاه القضية الفلسطينية، تقرير أعده المعهد المصري للدراسات، 2021/01/29م، ص6.

<sup>8</sup> - الأونروا ترحب باستئناف المساعدات للفلسطينيين، 2021/04/08م.

تسبب بها ترامب؛ كما كان له دور عقيم تجاه إلغاء القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب، كالاقراراف بالقدس وهضبة الجولان كأراضٍ إسرائيية.

إن السياسة الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني خاصة لا ترتبط بشكل أساسي بالرئيس الأمريكي؛ فجماعات الضغط والشخصيات السياسية والاقتصادية في أمريكا تميل دوماً للحفاظ على أمن "إسرائيل"، ولا يمكن لأي رئيس أمريكي أن يدخل في صراع معها، خوفاً على منصبه في الفترة الرئاسية التالية.

وعليه، فإن الاعتماد الكلي على الإدارة الأمريكية في حلّ الصراع القائم هو غباء استراتيجي، نظراً لعدم قدرة أمريكا على التخلي عن قاعدة الدفاع والحماية المطلقة لكيان الاحتلال الإسرائيلي، نتيجة تشابك المصالح الاستراتيجية والاقتصادية بينهما. ولذلك، يجب على الطرف الفلسطيني السعي لإيجاد طرف آخر مقبول ومتوافق عليه من قبل الاحتلال، لاستلام ملف الصراع القائم، خاصة في ظل بروز روسيا وتركيا كدول صاعدة؛ ومن الممكن الاعتماد عليهما لإيجاد الحل، أو التوجه نحو المغرب أو مصر، بحكم وجود علاقات رسمية لهما مع أطراف النزاع، ويمكن لهما الإسهام في الحل، أو الاعتماد على نظام التفاوض متعدد الأطراف، بمشاركة دول فاعلة وموثوقة، وبعيدة نسبياً عن التوجهات الأمريكية.

### لائحة المراجع:

(1) أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التفكير، مؤسسة الأهرام، عدد 207، مصر، 2017م، ص46.

(2) وحيد عبد المجيد، في مقابلة مع قناة الغد العربي، 9 نوفمبر 2016م.

(3) داوود عودة، "صفقة القرن" واللجوءون.. 3 خيارات ليس بينهما العودة، موقع العين الإخبارية، الضفة الغربية-فلسطين، 29/01/2020م.

<https://al-ain.com/article/refugees-century-deal-details>

(4) غسان خطيب، الانتخابات الأمريكية والقضية الفلسطينية، موقع معاً الإلكتروني-فلسطين، 2020/11/07م.

<https://www.maannnews.net/articles/2023371.html>

(5) عاطف الجولاني، جو بايدن والقضية الفلسطينية، تقرير نشره مركز الزيتونة للدراسات وإضاءات"، بيروت-لبنان، 2020/11/21م.

(6) عادل رفيق، استراتيجية إدارة بايدن تجاه القضية الفلسطينية، تقرير أعدّه المعهد المصري للدراسات، 2021/01/29م، ص6.

(7) الأونروا ترحّب باستئناف المساعدات للفلسطينيين، 2021/04/08م.

<https://p.dw.com/p/3riIS>